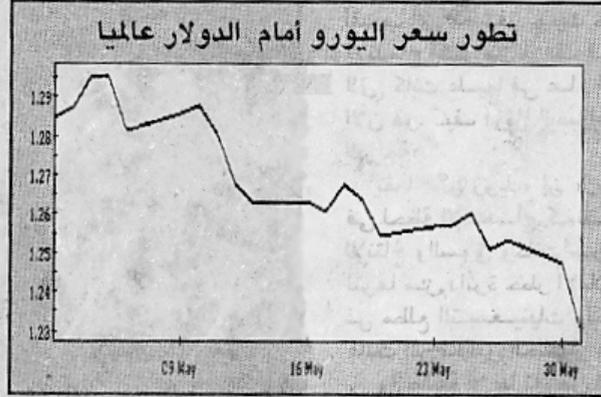


# برامج الاتحاد الأوروبي لن تتأثر بالفيتو الفرنسي وتراجع اليورو.. وقتي

تأثير الرفض الفرنسي على المعاملات التجارية وحركة الاستيراد والتصدير فقد انخفض اليورو لأدنى مستوى وتراجع في نفس يوم التصدير بمقدار 0.33% مقابل الدولار الأمريكي ثم إلى 1.25% بعد 5 ساعات من إعلان النتيجة وقد ينخفض مرة أخرى مع احتمال رفض هولندا للدستور الأوروبي وهذا الانخفاض قد يفيد واردات المعدات والآلات إذا استمر هذا الانخفاض لفترة طويلة لكنه سيؤثر بالسلب على الاقتصاد الفرنسي بصفة خاصة.

ويشير رياض إلى أنه بحساب المكاسب والخسائر فإن هذه الخطوة الراضية قد تبطئ من الخطوات الاجرائية للتوحيد الكامل للاتحاد الأوروبي خاصة إذا انضمت دول أخرى لمجموعة الراضين بالإضافة إلى اضعاف موقف الرئيس جاك شيراك والحزب الديجولي العريق، كما سيضعف من التحالف الألماني الفرنسي بقيادة الجبهة التقدمية للاتحاد الأوروبي.

ويؤكد دعلاء عز أمين عام اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية أنه لا يوجد أي تأثير لهذا الرفض الفرنسي لا على مستوى الاتحاد الأوروبي ولا على مستوى علاقاته مع الدول المجاورة مثل مصر، سواء سياسيا أو اقتصاديا لكن ربما يؤخر ذلك نمو الاتحاد الأوروبي وانضمام عدد من الدول إليه لكن لا يوجد تأثير على البورصات أو أسواق المال أو العلاقات التجارية. ويؤكد عز أن تأثير انخفاض اليورو محدودة ولن يستمر إلا لعدة أيام لأن الدول التي تمتلك اقتصادا قويا لا يؤثر فيها هذا الانخفاض النسبي بل تتحمل وتتجاوز هذا الأثر بسرعة كبيرة



نائب رئيس الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة الرفض الفرنسي إلى جذور تاريخية ترتبط بريادة فرنسا في عصور النهضة واطاحتها بالنظم القديمة وتسلط الدين على الدولة ممثلا في كنيسة العصور الوسطى والثورة الفرنسية التي أسست الدولة العلمانية وأقرت مبادئ المساواة والعدل والاخاء، وهذه الجذور التاريخية جعلت فرنسا سباقة في ارساء الدستور الفرنسي الذي نقلت منه أوروبا دساتيرها لذا فإن الدستور الفرنسي يعتبر أحد معالم الشخصية الفرنسية وسيادة الدولة. ويشير رياض إلى أن هناك جوانب ايجابية وأخرى سلبية في

□ كتبت - هبة القدسي - خدمة FN:

تباينت توقعات رؤساء منظمات الأعمال المصرية الأجنبية حول تأثير الرفض الفرنسي لمشروع الدستور الأوروبي الموحد على برامج الاتحاد الأوروبي سواء داخل القارة الأوروبية أو مع دول حوض البحر المتوسط في إطار الشراكة الأوروبية الاورمتوسطية.

فقد أكد د. محمود القيسي رئيس جمعية الأعمال المصرية الفرنسية أن الرفض الفرنسي سيؤثر سلبا على برامج الاتحاد الأوروبي لكنه تأثير وقتي.

وأضاف القيسي قائلاً إن التأثير السلبي لهذا الرفض بدا واضحا على اليورو الذي هبط لأدنى مستوى منذ سبعة أشهر، وهذا الهبوط سيستمر لفترة ثم ما يلبث أن يرتفع بفضل الاقتصاديات الأوروبية القوية.

وأشار القيسي إلى أن تأثير الرفض الفرنسي للدستور قد يمتد لدول أخرى ستقوم بالاستفتاء عليه وهو ما قد يثير القلق.

وأضاف القيسي أن الشعب الفرنسي هو أحد الشعوب المؤسسة للاتحاد الأوروبي، لذا فهو لا يرفض الوحدة لكنه يوجه رسالة مغزاهم للثروة في موضوع التوسع الأوروبي.

ويرى القيسي أن طرح قضية الدستور الأوروبي الموحد للاستفتاء كان خطأ استراتيجيا فكان من الممكن أن يتم التصويت عليه في البرلمان.

وأرجع د. نادر رياض رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني